

منهج الشيخ الطوسي (ت 460هـ) في كتابه تهذيب الأحكام

عادل عبد الجبار ثامر الشاطي نور إبراهيم جاسم عبود المعموري

قسم علوم القرآن/ كلية العلوم الإسلامية/ جامعة بابل/ العراق

noor.ibrahim.jasim@gmail.com

معلومات البحث
تاريخ الاستلام : 2020 / 7 / 13
تاريخ قبول النشر: 2020 / 7 / 21
تاريخ النشر: 2020 / 9 / 25

المستخلص:

يعد كتاب تهذيب الأحكام من أهم كتب الأحاديث الشيعية وأكثرها اعتباراً وثالث الكتب الأربعة، وحظي بقبول كل فقهاء الشيعة. ويشتمل تهذيب الأحكام على روايات في الفقه والأحكام الشرعية مروية عن أهل البيت (ع)، وقد شرح الشيخ الطوسي في هذا الكتاب، كتاب المقنعة للشيخ المفيد.

لم يتعرض الشيخ الطوسي في هذا الكتاب إلى بحوث أصول العقائد، واكتفى بالبحث في الفروع والأحكام من أول الفقه وهو كتاب الطهارة إلى آخره وهو كتاب الديات. وقد رتب عناوين الكتاب على ترتيب كتاب المقنعة. والأدلة التي يعتمد عليها الشيخ الطوسي في هذا الكتاب مستوحاة من القرآن الكريم (الظاهر، والنص، والمضمون، والدليل أو المعنى القرآني)، والأحاديث القطعية (الخبر المتواتر، والخبر المشتمل على قرائن قطعية تدل على صحته) وإجماع المسلمين، أو إجماع علماء الشيعة، والروايات المشهورة بين الأصحاب. ويشير الشيخ إلى الروايات المخالفة ويبين وجه الجمع بينها، أو وجه ضعفها، من حيث ضعف السند أو عمل الأصحاب على خلافها. ويشتمل هذا الكتاب على 393 باباً و13590 حديثاً.

الكلمات الدالة: الشيخ الطوسي، الخبر المتواتر، الخبر المشتمل

Sheikh Al-Tousi's Methodology in his Book "Rules Refinement"

Adil Abdul-Jabar Thamir Al-Shaati Noor Ibrahim Jasim Abbood Al-Maamuri
College of Islamic Sciences /University of Babylon

Abstract

"Rules Refinement" is considered one of the most important books of the Shiite hadiths, which has been accepted by all Shiite jurists. It includes narrations (hadiths) in jurisprudence and legal rulings narrated by Prophet Muhammad's Progeny (peace be upon them). Sheikh Al-Tousi has explained in this book, the compelling book of Sheikh Al-Mufid.

Sheikh Al-Tusi was not exposed in this book to the research of the origins of beliefs, and he was satisfied with researching the branches and rulings from the beginning of jurisprudence, which is the book of purity to the end, which is the book of blood money. Book titles were arranged in disguised book order. The evidence that Sheikh Tusi relies on in this book is inspired by the Holy Qur'an (the apparent text, text, content, Quranic evidence or meaning), deterministic hadiths (such as frequent news, news that contains definitive proofs of its authenticity) and the consensus of Muslims, or the consensus of Shi'a scholars. Finally, the most popular novels among friends. The sheikh also refers to contradictory narratives and shows the face of their combination, or the face of their weakness, such as the weakness of the bond or the work of the companions on the contrary. This book includes 393 chapters and 13590 hadiths.

Key words: Sheikh Tusi, the frequent news, the comprehensive news

1-المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين أبي القاسم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المخلصين المنتجبين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد....
فكان للإمامين الباقرين أثر بارز في نشر أحاديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والإمام علي (ع) في المدينة ومكة والكوفة، وقد كان رأس العباقرة العظام الإمام أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام (ت148هـ)، وأخذ عنه آلاف من محدثي الحديث وكتبوه ودونوا ما سارت به الركبان.
وسعى علماء الشيعة إلى تدوين هذا التراث الإخباري العريق وحفظه مع ما مروا به من ضغوط من الدولة الأموية والعباسية، ومع ذلك نقلوا الحديث عن الباقرين (ع)، حتى وصلت الأصول الحديثية إلى رواة الحديث في عصر الغيبة الكبرى ومنهم الشيخ الطوسي (ت460هـ) الذي ألف كتابه تهذيب الأحكام، وهو أكبر موسوعة في حديث أهل البيت (ع) في أبواب الفروع، وصل إلينا من كتب قدماء أصحابنا رحمهم الله، ولما كان محط نظر العلماء فقد انبرى للعكوف عليه جماعة منهم، وتناولوه بالشرح والتقييد والترتيب، لكن لم نجد دراسة شاملة لتوضيح منهج الشيخ الطوسي في كتابه التهذيب وقيمته العلمية ومنهجه في معالجة الأحاديث وتصحيحها ومصادرها وكيفية الأخذ منها، وقد سعينا إلى بيان منهج الطوسي، فجاء البحث في مقدمة ومبحثين ومطالب عدة ونتائج توصلت إليها، تناول الأول: الحديث عن حياة الطوسي، وجاء الثاني في مطلبين: أحدهما في بيان منهج الطوسي في كتاب التهذيب، والآخر في بيان تطبيقات منهج الشيخ الطوسي، ثم خاتمة بنتائج البحث.

2-المبحث الأول: حياة الشيخ الطوسي (ت460هـ)

أولاً: مولده: أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي. «المولود في شهر رمضان عام ٣٨٥هـ»^(١,٤) في طوس^(٢,٤) بإيران، والذي كان قد نشأ فيها، وقد ترعرع الشيخ الطوسي في مسقط رأسه، ودرس فيها علوم اللغة والأدب والفقه والحديث وعلم الكلام؛ ليهاجر بعدها إلى العراق^(٣,٤) «حاملاً من الثقافة الإسلامية فنونها»^(٤,٤). فنزل بغداد عام ٤٠٨هـ.

وهناك استقر الطوسي في بغداد، حيث كانت تعج بالعلوم، ويقصدها طلاب المعرفة من كل بلاد، وصادف وصوله إلى بغداد بعد تربع الشيخ المفيد على كرسي الزعامة الفكرية للمذهب الجعفري، وبعد أن قطع شوطاً بعيداً في مجال العلم والمعرفة، الأمر الذي جعل حلقات درسه زاخرة بطلبة العلوم «فكان يحضر مجلسه خلق كثير من العلماء من سائر الطوائف»^(٥,٤).

تدل تلمذة الطوسي على يد الشيخ المفيد على أنه قد قطع شوطاً كبيراً من دراسته في مسقط رأسه قبل هجرته إلى بغداد، مما أهله لأن يحظى بموقع متقدم في الدراسة التي يشرف عليها الشيخ المفيد مباشرة، وهو صاحب الزعامة الفكرية للشيعة الإمامية آنذاك.

ثانياً: شيوخه: حضر عند كثير من علماء الاسلام الشيعة والسنة ومنهم:

1- الشيخ أبو عبد الله أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البزاز المعروف بابن الحاشر، أو ابن عبدون (ت٢٣٤هـ) وفيه يقول الطوسي: «سمعنا منه وأجاز لنا بجميع ما رواه»^(٥,٦)

2- الشيخ أحمد بن محمد بن موسى المعروف بابن الصلت الأهوازي، (ت٤٠٩هـ).

3- الشيخ أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله بن الغضائري (ت ٤١١ هـ). وقال فيه الطوسي: «سمعنا منه وأجاز لنا بجميع ما رواه» (٥، ٧).

4- الشيخ أبو الحسين علي بن أحمد بن محمد بن أبي جيد القمي والمتوفى بعد سنة ٤٠٨ هـ، كان حياً عند وصول الشيخ الطوسي إلى بغداد في ذلك التاريخ.

5- شيخ الأمة أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المعروف بالشيخ المفيد والمتوفى سنة ٤١٣ هـ.

6- السيد المرتضى علم الهدى المتوفى سنة ٤٣٦ هـ.

ثالثاً: تلامذته: استقرت مرجعية الشيخ الطوسي بعد وفاة الشريف المرتضى عام ٤٣٦ هـ في بغداد حتى صارت داره في الكرخ مأوى الأمة، واجتمع تحت منبره جمعٌ من التلاميذ بلغ عددهم أكثر من ثلاثمائة مجتهد^(٥، ٨)، ومن هؤلاء^(٥، ٩):

١. الشيخ الفقيه آدم بن يونس بن أبي المهاجر النسفي.
٢. الشيخ المؤلف أبو بكر أحمد بن الحسين بن أحمد الخزازي النيسابوري.
٣. الشيخ أبو طالب إسحاق بن محمد بن الحسن بن الحسين بن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي.
٤. الشيخ أبو إبراهيم إسماعيل شقيق إسحاق بن بابويه القمي (ت ٥٠٠ هـ).
٥. الشيخ الثقة أبو الخير بركة بن محمد بن بركة الأسدي.
٦. الشيخ الثقة المصنف أبو الصلاح تقي بن نجم الدين الحلبي.
٧. السيد المحدث أبو إبراهيم جعفر بن علي بن جعفر الحسيني.
٨. الشيخ الإمام المصنف أبو محمد شمس الإسلام الحسن بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بحسكا، (ت ٥١٢ هـ).

٩. الشيخ الفقيه أبو محمد الحسن بن عبد العزيز بن الحسن الجبهاني.

١٠. الشيخ أبو علي الحسن بن شيخ الطائفة الشيخ الطوسي.

رابعاً: أقول العلماء فيه: ذكره ومدحه كثير من العلماء منهم العلامة الحلي (ت 726 هـ)، فقد قال في حقه قال: شيخ الإمامية وجههم ورئيس الطائفة، جليل القدر، عظيم المنزلة، ثقة، عين، صدوق، عارف بالأخبار والرجال والفقه والأصول والكلام والأدب، وجميع الفضائل تنسب إليه، صنف في كل فنون الإسلام، وهو المهدب للعقائد في الأصول والفروع الجامع لكمالات النفس في العلم والعمل^(١٠، ٦).

وقال ابن الجوزي ينعته بعبارة: «متكلم الشيعة»^(٦، ١١)، والمتكلم يعني فيما يعني، اهتمامه بالعقائد والفلسفة. وقال الشيخ المجلسي بحقه: «ثقة، وفصله وجلالته أشهر من أن يحتاج إلى بيان»^(١٢، ٦). وقال السيد مهدي بحر العلوم: شيخ الطائفة المحقة، ورافع أعلام الشريعة الحقة، إمام الفرقة بعد الأئمة المعصومين، وعماد الشيعة الإمامية، في كل ما يتعلق بالمذهب والدين، محقق الأصول والفروع، ومهدب فنون المعقول والمسموع، شيخ الطائفة على الإطلاق، ورئيسها الذي تلوى إليه الأعناق، صنف في جميع علوم الإسلام، وكان القدوة في كل ذلك^(٦، ١٣).

خامساً: مصنفاته: مصنفاته كثيرة جداً تكشف عن عمق مرجعيته الفكرية، وقد بلغت (47) كتاباً تعد أغلبها مصادر للمعرف الإسلامية وأصولاً للمذهب نذكر أهمها:

١. رجال الطوسي: وهو في تراجم الرجال الذين روى عن النبي (صلى الله عليه وآله) والإئمة (ع)، ومن تأخر عنهم^(٧، ١٤) وهو أحد الأصول المعتمدة عند علماء الإمامية.

٢. الاستبصار فيما اختلف من الأخبار: وهو أحد الكتب الحديثية الأربعة التي عليها مدار استنباط الأحكام الشرعية عند الفقهاء الإثني عشرية، منذ عصر المؤلف حتى اليوم ويحتوي على خمسة آلاف وخمسمائة وأحد عشر حديثاً (7،15).
3. الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد: وهو فيما يجب على العباد من أصول العقائد والعبادات الشرعية على وجه الاختصار (7،16).
4. الأمالي في الحديث (7،18).
5. التبيان في تفسير القرآن (7،19).
- 6 — تلخيص الشافي في الإمامة (7،20): وهو اختصار لكتاب الشافي الذي كتبه علم الهدى السيد المرتضى.
7. تهذيب الأحكام، في الحديث (7،21): وهو أحد الكتب الأربعة والمجامع القديمة المعول عليها عند الإمامية من تاريخ تأليفها حتى اليوم، وقد استخرجه الشيخ الطوسي من الأصول المعتمدة للقضاء . وهناك مصادر كثيرة أغلبها تمثل أصول المذهب في الفقه أو الاعتقاد أو التفسير وعلم أصول الفقه.
- سادساً: وفاته: المشهور أنه توفي (٤٦٠ هـ)؛ لأنه بقي بعد وفاة أستاذه الشريف المرتضى أربعة وعشرين عاماً (22،7)، وحيث إن الشريف المرتضى قد توفي سنة (٤٣٦ هـ)، فهذا يعني أن وفاة الشيخ الطوسي كانت في سنة (٤٦٠ هـ)، بإضافة أربعة وعشرين سنة عاشها بعده، وبهذا يكون الشيخ الطوسي قد عمر خمسة وسبعين عاماً من عام (٣٨٥ هـ) حتى عام (٤٦٠ هـ)، والذي يؤكد هذه الرواية أيضاً إقامة الشيخ الطوسي مدة اثنتي عشرة سنة في النجف من (٤٤٨ هـ إلى سنة ٤٦٠ هـ) (7،23).
- ودفن في بيته الذي أصبح بعد ذلك مسجداً وعرف بمسجد الشيخ الطوسي، ودفن في داره نفسه الذي هو الآن مسجد في النجف الأشرف.

3 -المبحث الثاني: كتاب تهذيب الاحكام للطوسي (ت460هـ) ومنهجه وتطبيقاته:

الأول: تهذيب الأحكام:

1-اسم الكتاب:

تهذيب الأحكام: هو كتاب جامع للأحاديث، وأحد الكتب الأربعة الشيعية، من تأليف أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (متوفى 460 هـ) والمعروف بشيخ الطائفة، ألفه قبل كتاب الاستبصار فيما اختلف من الأخبار. وهو شرح لكتاب المقنعة لأستاذه الشيخ المفيد (ت 413 هـ) الذي يعد أول كتاب للشيعية في الفقه والظاهر أن كتاب تهذيب الاحكام للطوسي قد ألف الأجزاء الأولى في زمن شيخه المفيد ويدل على ذلك قوله: (أيده الله تعالى) وفي بقية الكتاب يقول: (رحمه الله) (11،24).

ويعد هذا الكتاب أحد أهم كتب الأحاديث الشيعية وأكثرها اعتباراً وثالث الكتب الأربعة، وقد حظي بقبول جميع فقهاء الشيعة. يشتمل تهذيب الأحكام على روايات في الفقه والأحكام الشرعية مروية عن أهل البيت (ع). ومن أعظم كتب الحديث منزلة وأكثرها منفعة، وقد شرع الشيخ في تأليف هذا الكتاب لما بلغ سنه ست وعشرين وهو من خوارق العادة (11،25).

قال المحقق البروجردي (ت1380هـ): «يظهر من أدعيته للمفيد في كتاب «التهذيب» عند نقل عبارة المقنعة حيث يقول في أول الكتاب إلى أواخر كتاب الصلاة منه: «قال الشيخ -أيده الله تعالى-»، ومنه إلى آخر الكتاب يقول: «قال الشيخ رحمه الله» أنه كتب الطهارة والصلاة في حياة الشيخ المفيد وقد قدم الشيخ الطوسي العراق عام ٤٠٨ هـ، وتوفي الشيخ المفيد عام ٤١٣ هـ، وأنت إذا نظرت إلى كلماته في الكتابين

«التهذيب والاستبصار» وما جادل به المخالفين في المسائل الخلافية، كمسألة مسح الرجلين، وما أفاده في مقام الجمع بين الأخبار، واختياراته في المسائل، وما يستند إليه فيها وما يورده من الأخبار في كل مسألة، لأدعنت أنه من أبناء سبعين»^(26، 11).

ويشتمل كتاب تهذيب الأحكام على الروايات الواردة في كل فروع الفقه، وهو يوفر للفقيه والمجتهد الذي يريد استنباط الحكم الشرعي أغلب ما يحتاجه من الروايات. ويشتمل هذا الكتاب على البحوث الفقهية، والأصولية، والرجالية، وكثير من البحوث النافعة الأخرى.

2-الهدف من التأليف: كان الغرض من تصنيفه للكتاب هو طلب بعض أصحابه بسبب وجود ما يحتمل التعارض في مصادر الحديث الشيعية، وأدت هذه المسألة إلى انتقاد المخالفين وخروج بعض البسطاء عن المذهب الحق^(26، 12)، لذا طلب من الشيخ أن يكتب شرحاً استدلالياً على كتاب المقنعة للشيخ المفيد يذكر فيه الأدلة القطعية لكل مسألة والأحاديث المشهورة، مضافاً إليه ذكر الأحاديث المتعارضة وطرق رفع التعارض بينها وأساليب تأويلها أو وجوه الضعف فيها. وجاء تأليف كتاب التهذيب تلبية لهذا الطلب، وفي الحقيقة فإنّ هناك دافعاً عقائدياً وراء تأليفه^(27، 12). يقول الدكتور ثامر العميدي: ويظهر من تعامل الشيخ مع الأخبار في كتابه العظيمين: التهذيب، والاستبصار، أنّ الجهود السابقة لم تنصب بشكل مباشر إلا على فرز الحديث المكذوب عن غيره، وأنّه لم يتحقّق اشتغالهم برفع الاختلاف وحل التناقض بين الأخبار، ولا إهمال الشاذّ النادر ولكنهم أفردوه بأبواب خاصّة، تشعر بشذوذه وندرته، وأنهم لم يهتموا بالضعيف بالأرسل أو الانقطاع ونحو ذلك في مدوّنتهم، بل أوردوه مع المسند من قبيل الشواهد والمتابعات، وإن كان ظاهر الكافي والفقيه الاحتجاج به عند عدم المعارض مع وجود ما يدلّ على صدقه. نعم، كان جلّ عنايتهم ما ذكرناه مع إهمال ما سواه اللهم إلا إذا استثنينا بعض ممارساتهم العلمية التي برز بها القمّيون خاصّة، كما نجدها أيضاً عند الشيخ الصدوق في علاج بعض الأخبار المتعارضة وبيان وجهها في كتابه الفقيه^(12، 28)، مع أنه مصنّف لغرض الإفتاء على طبق النصوص، وهذا يعني عدم الحاجة إلى تتبع موارد الاختلاف والتضاد والاكتفاء بما يراه صحيحاً فقط.

ومن هنا اضطلع الشيخ الطوسي بتهذيب ما تركوه، فقفز الحديث على يديه إلى مستوى طموحه في التجديد، وقابليته الفذة على الإبداع في بحوث العلوم الشرعية بأسرها، من تفسير وحديث وفقه وأصول وغيرها^(29، 12).

ولأهمية الكتاب قام بشرحه مجموعة من العلماء، ذكر آغا بزرك الطهراني 16 شرحاً و 20 حاشية للتهذيب^(30، 12).

نذكر بعضاً منها للاختصار:

1-رسالة الجمع بين أحاديث باب الزيادات من التهذيب للشيخ أحمد الأحسائي: ويعتبر هذا الكتاب شرحاً على التهذيب.

2-كتاب ملاذ الأخيار للعلامة المجلسي: وهو شرح كامل للتهذيب ويقع في 16 مجلداً، وينقل هذا الشرح الكثير من المطالب عن سائر الشروح وخاصة شرح محمد تقي المجلسي وعبد الله التستري.

3-كتاب ترتيب أسانيد كتاب التهذيب: لآية الله الحاج آقا حسين الطباطبائي البروجردي، بخط حسن النوري الهمداني، وطبع تحريره الأول بعنوان تنقيح أسانيد التهذيب^(31، 13).

ثانياً: منهج الطوسي في تهذيب الأحكام: تهذيب الأحكام هو كتاب جامع للأحاديث، وأحد الكتب الأربعة الشيعية، من تأليف أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت 460 هـ) والمعروف بشيخ الطائفة، وقد ألفه قبل كتاب الاستبصار فيما اختلف من الأخبار. ويعتبر هذا الكتاب أحد أهم كتب الأحاديث الشيعية وأكثرها اعتباراً وثالث الكتب الأربعة، وقد حظي بقبول جميع فقهاء الشيعة. يشتمل تهذيب الأحكام على روايات في الفقه والأحكام الشرعية مروية عن أهل البيت (عليهم السلام).

من أعظم كتب الحديث منزلة وأكثرها منفعة، وقد شرع الشيخ في تأليف هذا الكتاب لما بلغ سنه ستاً وعشرين وهذا من خوارق العادة^(16,32)، كما هو الظاهر من قيمة الكتاب العلمية وطريقته في تهذيب الأخبار.

وقد اتخذ الشيخ طوسي في كتابه تهذيب الأحكام طرقاً مختلفة في نقل الأحاديث ويمكن بابنها في نقاط

عدة:

1- **من حيث الإسناد:** قد يذكر تمام السند على طريقة الكليني في الكافي، وقد يقتصر على البعض بحذف الصدر، كما في كتاب من لا يحضره الفقيه والسبب في ذلك، يقول: (إنا رأينا أن يخرج هذا البسط عن الغرض، ويكون مع هذا الكتاب مبتوراً غير مستوف، فعدلنا عن هذه الطريقة إلى إيراد أحاديث أصحابنا رحمهم الله المختلف فيها والمتفق)^(16,33).

واستمر بهذا الأسلوب الثاني في اختصار الأسانيد إلى آخر كتاب الصلاة^(16,34).

2- **جعل طريقة تخريج الأحاديث في آخر كتابيه التهذيب والاستبصار بجعل مشيخته وطرق الأحاديث، على منهج واحد وطريقة واحدة،** وقد ذكر فيهما جملة من الطرق إلى أصحاب الأصول والكتب ممن صدر الحديث بذكرهم وابتدأ بأسمائهم، ولم يستوف الطرق كلها، ولا ذكر الطريق إلى كل من روى عنه بصورة التعليق، بل ترك الأكثر لقلّة روايته عنهم، وأحال التفصيل إلى فهارس الشيوخ المصنفة في هذا الباب، وزاد في «التهذيب» الحوالة على كتاب «الفهرست» الذي صنّفه في هذا المعنى^(16,35).

3- **ذكر الشيخ الطوسي:** سبب وضع المشيخة في آخر كتابيه لإخراج الأحاديث من حد الإرسال إلى الإسناد^(17,36).

4- **تصحيح الأسانيد:** أرجع الشيخ بعض الأخبار المرسلة التي لم يسندوها ولم يذكر إسنادها وطريقها في المشيخة فقد ذكر طرقه إليها في كتابه الفهرس وصحح مراسيله في التهذيب بالرجوع إلى فهرست الشيخ أولاً، وطرق من تقدمه عصرًا ثانيًا، أو عاصره ثالثًا.

والسبب في ذلك؛ أن للشيخ في الفهرست طرقاً إلى أرباب الكتب والأصول الذين أهمل ذكر السند إلى كتبهم في التهذيب، فبالرجوع إلى ذلك الكتاب يعلم طريق الشيخ إلى أرباب الكتب التي لم يذكر سنده إليها في التهذيب^(17,37).

أما الثاني، فبالرجوع إلى مشيخة الفقيه ورسالة الشيخ أبي غالب الزراري، إذا كان لهما سند إلى الكتب التي لم يذكر سنده إليها في التهذيب، لكن إذا أوصلنا سند الشيخ إلى هؤلاء، وبالنتيجة يحصل السند إلى أصحاب هذه الكتب.

أما الثالث، فبالرجوع إلى طريق النجاشي، فإنه كان معاصراً للشيخ، مشاركاً له في أكثر المشايخ كالمفيد والحسين بن عبيد الله الغضائري، وابنه أحمد بن الحسين، وأحمد بن عبدون الشهير بابن الحاشر، فإذا علم رواية النجاشي للأصل والكتاب بتوسط أحد هؤلاء، وكان ذلك طريقاً للشيخ أيضاً.

5-تعويض الأسانيد: الظاهر أن الشيخ استعمل في كتابه التهذيب طريقة تعويض الأسانيد فتارة يذكر طريقاً ضعيفاً إلى خبر وتارة يذكر طريقاً صحيحاً إلى خبر آخر وهو بذلك يريد إثبات إمكان الاعتماد على الخبر الضعيف ما دام له طريق صحيح، ومثال ذلك طريق الشيخ الطوسي في التهذيب الذي ابتداءً باسم علي بن الحسن الطاطري في عدة موارد، وطريقه إليه في المشيخة والفهرست ضعيف لأن علي بن محمد بن الزبير القريشي وأحمد بن عمر النهدي اللذين رويَا عنه لم يوثقا في كتب الرجال ولكن الأدريلي اكتشف طريقاً صحيحاً إليه ويظهر من تكرار السند الذي تكرر في مواضع التهذيب^(37، 17) وهو سنده إلى موسى بن القاسم عن الطاطري عن محمد بن أبي حمزة ودرست بن أبي منصور عن ابن مسكان^(38، 17).

والظاهر من طريقة الشيخ الطوسي ومنهجه يعوض بعض الأسانيد بالأخرى ويكثر ذكر طرقه إلى الرواية ليثبت صحتها من طريق آخر. ولكن السيد محمد رضا السيستاني رفض هذا المنهج وذكر أن الشيخ الطوسي لم يشر إليه في كتابه، وإنما كان منهجه ذكر كل من يقع في طريق خبر من الأخبار ويكون صاحب كتاب ويكون الراوي عنه مع الوساطة أو من دون صاحب كتاب أيضاً فإن ذلك الخبر يكون مأخوذاً من كتابه؛ لأن المعهود من طريقة المصنفين أخذ الأحاديث من الكتب لا من أفواه الرجال^(39، 18).

6-العمل بالخبر الموثوق بصوره: كان منهج القدماء في العمل بالأخبار هو الخبر الموثوق بصوره لا خبر الثقة^(40، 18) إذ تجتمع مجموعة من القرائن المنفصلة لدى المحدث فيثبت صحة الخبر عنده، ويدل على ذلك ما ذكره المحدث الفيض الكاشاني حول هذه الكلمات، قال (قده) بعد الرد على العلامة الحلي على تقسيم الحديث إلى أربعة، وأنه لم يكن معروفاً عندهم (بل كان المتعارف بينهم إطلاق الصحيح على كل حديث اعتضد بما يقتضي الاعتماد عليه، واقترن بما يوجب الوثوق به، والركون إليه^(41، 18)).

وقد ذكر الفيض الكاشاني بعضاً من القرائن التي تصحح الخبر وهي^(42، 18):

1- وجوده في كثير من الأصول الأربعمئة المشهورة المتداولة بينهم التي نقلوها عن مشايخهم بطرقهم المتصلة بأصحاب العصمة (ع).

2- تكرر في أصل أو أصليين منها فصاعداً بطرق مختلفة وأسانيد عديدة معتبرة.

3- وجوده في أصل معروف الانتساب إلى أحد الجماعة الذين أجمعوا على تصديقهم، كزرارة ومحمد بن مسلم والفضيل بن يسار، أو على تصحيح ما يصح عنهم، كصفوان بن يحيى، ويونس بن عبد الرحمن، وأحمد بن محمد بن أبي نصر البرنطي، أو العمل بروايتهم، كعمار الساباطي ونظرائه.

4- اندراج في أحد الكتب التي عرضت على أحد الأئمة المعصومين عليهم السلام فأثبتوا على مؤلفيها، ككتاب عبيد الله الحلي الذي عرض على الصادق (عليه السلام) وكتابي يونس بن عبد الرحمن والفضل بن شاذان المعروفين على العسكري (عليه السلام) وكأخذه من أحد الكتب التي شاع بين سلفهم الوثوق بها والاعتماد عليها، سواء كان مؤلفوها من الإمامية، ككتاب الصلاة لحريز بن عبد الله السجستاني وكتب ابني سعيد، وعلي بن مهزيار، أو من غير الإمامية، ككتاب حفص بن غياث القاضي، والحسين بن عبيد الله السعدي، وكتاب القبلة لعلي بن الحسن الطاطري^(34، 19).

هذه مجموعة من القرائن التي تكشف عن صحة الخبر وإن كان أحد رواة السلسلة غير ثقة أو مجهول الحال أو غير ذلك مما يوجب ضعفه، فإنه من المعلوم قد روى عن الأئمة (ع) الموالي والمخالف لهم في العقيدة والفروع، فقد روى عن الإمام الصادق فقط في مسجد الكوفة (4000) راوٍ كلهم يقول: حدثني جعفر بن محمد عليهما السلام، وأن كتب السيرة والتراجم قد أحصت من تلامذة الإمام الصادق (ع) الثقة والرواة عنه، على اختلافهم في المقالات والاتجاهات أربعة آلاف رجل^(44، 19)، وقال الحسن بن علي البجلي

المعروف بالوشاء: (إني أدركت في هذا المسجد -مسجد الكوفة- تسعمائة شيخ، كل يقول: حدثني جعفر بن محمد عليهما السلام) (45، 19).

وهذا دليل واضح على كثرة الرواة عن الإمام الصادق (ع)، فإذا ثبتت بالقرائن صدق إخبارهم فيؤخذ بها لأن ما يهم المحدث صدق الخبر. وهو ما ذهب اليه الشيخ الطوسي في كتاب التهذيب والاستبصار.

7- أدلة الطوسي في تصحيح أخبار التهذيب: اعتمد الشيخ الطوسي في منهجيته الاستدلالية على إثبات صحة أخبار كتابه تهذيب الأحكام على مجموعة من الأدلة التي تساعده على معرفة الخبر المعتبر في باب الفقه من كتاب الطهارة حتى كتاب الديات.

ومن هذه الأدلة التي كان يعتمد عليها القرآن الكريم، والأحاديث القطعية (كالخبر المتواتر، والخبر المشتمل على قرائن قطعية تدل على صحته)، وإجماع المسلمين، أو إجماع علماء الشيعة، والروايات المشهورة بين الأصحاب. ويشير الشيخ أيضاً إلى الروايات المخالفة ويبين وجه الجمع بينها، أو وجه ضعفها، كضعف السند أو عمل الأصحاب على خلافها. ويشتمل هذا الكتاب على 393 باباً و13590 حديثاً (46، 20).

8- منهجية الأسلوب الابتدائي: اعتمد الشيخ منهاجاً في تصنيف كتابه التهذيب اعتمد فيه على الأسلوب الابتدائي هو تقديم شرح كامل لجميع مسائل كتاب المقنعة والاستدلال عليها بالأدلة القطعية (كالقرآن، والسنة المتواترة، والسنة المقترنة بالقرائن القطعية، والإجماع)، وذكر الأحاديث المشهورة لدى الإمامية وتأويل أو تضعيف الأحاديث المعارضة لها. واستدل بالإجماع المركب (وفق اصطلاح المتأخرين)، وأقوال العلماء والوجه شبه العقلية، فيما استدل في موارد أخرى أحاديث أهل السنة بنحو مرسل.

وتظهر بوضوح في هذا القسم من الكتاب مختلف البحوث القرآنية والأدبية (نحوية وصرفية) وكذلك الآراء الأصولية.

وقد اتخذ أسلوباً جديداً في شرح كتاب المقنعة لشيخه المفيد؛ لأن الاستمرار في الأسلوب المتقدم يجعل الكتاب كبيراً جداً ويبعده عن الهدف الأصلي الذي دون من أجله وهو تأليف كتاب جامع للأحاديث، لذا نرى المؤلف يترك الأسلوب المتقدم ويكتفي بذكر الأحاديث الشيعية ورفع التعارض بينها فقط. ثم يقرر المؤلف عدم الاختصار على بحوث كتاب المقنعة بل يذكر أكثر أو جميع الأحاديث الفقهية، لذلك نراه يضيف كتاب الزيارات ضمن المجلدات الثلاثة الأولى من الكتاب.

وقد جمع في منهجه منهج الكليني والصدوق من حيث ذكر الأسانيد في بعض الأحيان وعدم ذكرها كما يفعل الشيخ الصدوق بحذف الأسانيد والظاهر كان غرضه الاختصار وذلك لجعلهم المشيخة في آخر الكتاب (47، 20).

وقد كان يعامل روايات من سبقه كالكليني وأثبت أن بعض مروياته غير قطعية الصدور فلو كان ضيفة أو مرسلة طرحها (48، 20).

ثانياً: تطبيقات في منهج الشيخ الطوسي الحديثي:

التطبيق الأول: إخراج المراسيل إلى مستوى المسانيد: وهذا الطريقة من أهم الطرق التي قام بها الشيخ الطوسي في كتبه الحديثية وجعلت لها قيمة علمية إذ أخرجها من حد الراسال في متن الكتاب إلى مرتبة الإسناد عبر المشيخة في آخر كتابه وتطبيق على ذلك ما فعله في الأخبار المنقولة عن الكليني، قال: فما ذكرناه في هذا الكتاب عن محمد بن يعقوب الكليني (رحمه الله) فقد أخبرنا الشيخ أبو عبدالله محمد بن نعمان (رحمه الله) عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه (رحمه الله) عن محمد بن يعقوب (رحمه الله) وأخبرنا به أيضاً الحسين بن عبيد الله عن أبي غالب أحمد بن محمد الزراري وأبي محمد هارون بن موسى التلعكبري

وأبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه وأبي عبدالله أحمد بن أبي رافع الصيمري وأبي المفضل الشيباني وغيرهم، كلهم عن محمد بن يعقوب الكليني^(21،49).

«وأخبرنا به أيضاً أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر، عن أحمد بن أبي رافع، وأبي الحسين عبد الكريم بن عبدالله بن نصر البزاز بتتيس وبغداد عن أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني جميع مصنفاته وأحاديثه سماعاً وإجازة ببغداد بباب الكوفة، بدرب السلسلة سنة سبع وعشرين وثلاثمائة»^(21،50). وإثبات الطريق إلى كتب ومصادر الحديث عنده يغنيا عن البحث عن أحوال الرواة فيه^(21،51). وأكد صحة إخبار كتبه؛ لأن الشيخ ذكرى في «العدة» أن جميع ما أورده في كتابيه (التهذيب والاستبصار)، إنما أخذه من الأصول المعتمدة عليها^(21،52) وهذا المنهج من المناهج الأساسية للحفاظ على صحة السند وتثبت كون المحدث دقيقاً في نقله للأحاديث ومتنبهاً في نقلها بطرقها وخبيراً برجالها ورواتها.

التطبيق الثاني: علل التهذيب: صحح الشيخ الطوسي كل أخباره في التهذيب وعدّها صحيحة على منهجه ومبانيه الرجالية التي اعتمد فيها على القرائن التي تثبت صحة صدور الخبر وكونه موثقاً به ما يمكن أن يكون مستنداً إلى إحرار وثاقة روايتها، يمكن أن يكون مستنداً إلى القرائن المنفصلة التي صرح بها المحقق البهائي في «مشرق الشمسين» والفيض الكاشاني في «الوافي»، ومع هذا كيف يمكن القول بأن المشايخ شهدوا بوثاقة رواة أحاديث كتبهم؟ والظاهر كما هو صريح كلام العلمين، أنهم استندوا في التصحيح على القرائن لا على وثاقة الرواة^(22،53).

ومع ذلك جاء المتأخرون وتمسكوا بمباني حجية خبر الثقة خلافاً لمنهج الطوسي في التوثيق وأظهروا ضعفاً في بعض أخباره وأنها عليلة لا يمكن الركون إليها وسميت بعلل التهذيب^(22،54) ومن ذلك علة الإرسال^(22،55)، فقد وقع في كتاب التهذيب بعض الإرسال كما فيما رواه الطوسي بإسناده عن سعد عن محمد بن الحسين عن الحكم بن مسكين عن رجل عن أبي عبدالله (ع) في الرجل يقدم من السفر في وقت الصلاة، فقال: إن كان لا يخاف خروج الوقت فليتم وإن كان يخاف خروج الوقت فليقتصر^(22،56).

فإن العلة ظاهرة في سند الحديث وهي روايته عن (رجل) وهو مجهول الحال وهو سبب الإرسال والعلة في الحديث المانعة من العمل به.

التطبيق الثالث: علة الانقطاع: وهي أن يسقط من أجزاء السند بعض رواة الحديث راو واحد قبل الصحابي ويرجع السبب في الإسقاط عدم صحة السماع من الراوي عن شيوخه فيسقط الراوي ليوصله بنفسه ليوهم أنه سمع منه، أو سقوط أحد أفراد العنونة للتدليس أو سقط بسبب النساخ أو تكون الرواية عن الراوي مع عدم إدراك الراوي ولا اللقاء به.

وذكر الدكتور الشاطي أنه وقع الانقطاع في بعض أسانيد كتاب التهذيب ومثل له بما رواه الطوسي عن الحسين بن سعيد عن القاسم بن سليمان قال: سألت أبا عبدالله (ع) عن رجل اعترف بدين في مرضه؟ فقال (ع): لا تجوز وصية لوارث ولا اعتراف^(22،57).

والانقطاع واضح في الحديث لمن يعرف علم الطبقات فإن الحسين بن سعيد لا يروي عن القاسم بن سليمان مباشرة وإنما بالواسطة وهو النضر بن سويد وقد أسقط من سلسلة السند، وللقاسم كتاب يرويه عن النضر عن الحسين بن سعيد. هذا ما أكدته النجاشي والسيد الخوئي^(23،58)، فضلاً عن كون الحديث مخالفاً لأصول مذهب الإمامية في الفروع في جواز الوصية لوارث في ضمن الثلث، خلافاً للعامة الذين منعوا مطلقاً، ولذا حمّله الشيخ على التقية لكونه موافقاً للعامة^(23،59).

التطبيق الرابع: رفع تعارض الأحاديث: مما قام به الشيخ في كتابه التهذيب في الأخبار رفع ما ظاهره التعارض بسبب سوء فهم البعض لدلالة الأخبار، مع أنها في الواقع متفقة غير مختلفة. وهذا ما يسمى بعلم الأصول التعارض غير المستقر، وهو الذي لا يوجب سقوط الأخبار ويمكن الجمع بينهما أو ترجيح أحدهما بمرجح.

وكان هذا غرض أساسي لكتابي الشيخ الطوسي التهذيب والاستبصار، فغايته إذاً من بيان المعنى لجملة من الأخبار إزالة ذلك الالتباس والقضاء عليه، ولا شك في أن فهم الخبر على وجهه يتطلب معرفة واسعة في اللغة ودلالات الألفاظ، فضلاً عن التطلع بالحديث دراية ورواية.

ومثال على ذلك ما أخرجه الطوسي في باب وجوب الحجّ بسنده عن أبي عبدالله (ع)، (أنه قال: أنزل الله عزّ وجلّ فرض الحجّ على أهل الجَدّة^(23,60) في كلّ عام)^(23,61).

ثمّ أورد حديثين آخرين عن الإمامين الصادق والكاظم (عليهما السلام)، بهذا المعنى^(23,62). وبما أن المعروف في فرض الحجّ عند جميع المسلمين -بلا خلاف- هو مرة واحدة، وما زاد على المرة فمستحبّ بالأجماع، كما بيّن في أحاديث الباب المذكور نفسه.

لذا قال الشيخ معقّباً على تلك الأحاديث التي توحى بظاهرها وجوب الحجّ على الأثرياء في كلّ عام: «فمعنى هذه الأخبار: أنه يجب على أهل الجَدّة في كلّ عام على طريق البدل؛ لأنّ مَنْ وجب عليه الحجّ في السنة الأولى فلم يفعل وجب عليه في الثانية، وكذلك إذا لم يحجّ في الثانية وجب عليه في الثالثة، وعلى هذا في كلّ سنة إلى أن يحجّ. ولم ينعوا عليهم السلام وجوب ذلك عليهم في كلّ عام على طريق الجمع. **التطبيق الخامس: بيان دلالة الحديث (فقه الحديث):** تعرّض الشيخ الطوسي في كتاب التهذيب إلى بيان فقه الأحاديث، خصوصاً المرددة منها بين عدّة وجوه محتملة، فكان قدس سره يأخذ بأقواها حجة وأبرمها دليلاً، ويوجّه فقه الحديث تارة على أساس ذائقته الفقهية مع الفهم الثاقب وإعمال الفكر في فهم الخبر، وأخرى على أساس تراكم مؤيّدات ذلك التبين من الأثر، والآخر هو المطرّد في سائر أجزاء التهذيب، بل هو المصرّح به في ديباجة الكتاب كما أشرنا إليه من قبل.

ومثال على ذلك ما رواه عن علي بن مهزيار عن الإمام أبي جعفر الجواد (ع)، قال: «قيل له: إن رجلاً تزوّج بجارية صغيرة فأرضعتها امرأته، ثمّ أرضعتها امرأة أخرى، فقال ابن شبرمة: حرمت عليه الجارية وامرأته^(63,24)!، فقال أبو جعفر (ع): (أخطأ ابن شبرمة، حرمت عليه الجارية وامرأته التي أرضعتها أولاً، فأما الأخيرة فلم تحرم عليه؛ لأنها أرضعت ابنته)^(24,64).

وقد بين الشيخ الطوسي رأيه في المسألة وقال الشيخ معقّباً: إنّ المرأة الأولى إذا رضعت الجارية حرمت الجارية عليه؛ لأنها صارت بنته، وحرمت عليه المرأة الأخرى؛ لأنها أمّ امرأته، وقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): ((يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، فإذا أرضعتها المرأة الأخيرة أرضعتها وهي بنت الرجل لا زوجته، فلم تحرم عليه لأجل ذلك))^(24,65).

وهذا البيان وإن استدّل فيه الشيخ -في جملة ما استدّل به- على حديث «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»^(24,66) إلاّ أنّه لا يتنافى مع إعمال الفكر والذائقة الفقهية السليمة، وإلاّ فالحديث من المشهورات التي لا تخفى على ابن شبرمة وأمثاله، ولكن مقام حفظ الحديث أو روايته يختلف جذرياً عن مقام تطبيق الحديث على مصاديقه.

هذه مجموع من تطبيقات منهج الطوسي في كتابه تهذيب الاحكام، تظهر منهجيته المختلفة في معالجة الأخبار وشرحها، وحل التعارض ورفع الإجمال بالأخبار الأخرى.

4-الخاتمة والنتائج:

- توصلنا في البحث إلى منهجية الشيخ الطوسي (ت 460هـ) في كتابه تهذيب الاحكام إلى نقاط عدة وهي:
- 1-يعد كتابه أول كتاب حديثة يستدل به على كتاب فقهي اذ جعل المتن كتاب الفقه وشرح مسائله وهو بذلك جمع فيه بين المسألة الفقهية وأدلتها.
 - 2-يمكن أن يعد كتاب التهذيب من أول المصنفات الحديثة التي اعتمدت منهج نقد الحديث بالحديث وتهذيب الأحكام منه بالأخبار وهي طريقة جديدة في التصنيف في علم الحديث.
 - 3-يعد كتاب في الحديث لدى الإمامية في معالجة التعارض بين الأخبار وبيانه وشرحها ويمكن القول هو أول كتاب في فقه الحديث وبين دلالاته.
 - 4-اعتمد في كتابه التهذيب على مجموعة من الأدلة في إثبات صحة الخبر وهي طريقة حديثه في زمانه لأثبات صحة الأخبار من الأدلة فقد اعتمد على الكتاب والسنة القطعية والإجماع في إثبات صحة الخبر.
 - 5-أول كتاب حديثي جمع فيه جميع أبواب الفقه من الطهارة حتى الديات.
 - 6-اعتمد منهجية مزدوجة بين موافقة الكليني في ذكر السند بتمامه وبين حذف بعض السند.
 - 7-إن أخبار الكتاب عنده من الصحيحة المعتبرة واعتبار الصحة عنده قائمة على أساس العمل بالخبر الموثوق بصوره عن المعصوم (ع) عبر جمع القرائن الخارجية .

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

5- المصادر والمراجع:

*القرآن الكريم

- 1-البحراني، يوسف(ت1186هـ) لؤلؤة البحرين، نشر: مطبعة النعمان-النجف الاشرف-العراق، ط1، 2008م .
- 2-الصدر، حسن (ت1354هـ) تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام، مؤسسة النعمان للطباعة،النجف الأشرف،ط1، 1991م.
- 3-الطهراني، آغا بزرك،محمد محسن (ت1389هـ)،الذريعة إلى تصانيف الشيعة، دار الأضواء، النجف، ط3، 1403هـ-1983م.
- 4-بحر العلوم محمد علي (ت 1212هـ)، رجال السيد بحر العلوم المعروف بالفوائد الرجالية، تحقيق، صادق بحر العلوم- وحسين بحر العلوم، مكتبة الصادق، ط1، 1363هـ .
- 5-ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي (ت 774هـ)، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، نشر دار إحياء التراث العربي ط1، 1988م.
- 6-الطوسي، رجال الطوسي، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ط1، 1373هـ
- 7-الخطيب البغدادي، ابن النجار، محمد بن محمود، البغدادي (ت 578هـ)، تاريخ بغداد، المحقق: بشار عواد معروف الناشر: دار الغرب الإسلامي ط1، 1422 هـ- 2001م.
- 8-أسد حيدر الامام الصادق عليه السلام والمذاهب الاربعة، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، ط1، 2004م.

- 9- خلاصة الأقوال في معرفة أحوال الرجال، العلامة الحلي (ت 726هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، ط1، ١٤١٧ هـ.
- 10- الوجيزة في علم الرجال، المجلسي محمد باقر، الناشر: منشورات مؤسسة الاعلمي، ط1، 1995م.
- 11- ابن الجوزي عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت 597 هـ)، المنتظم في تاريخ الملوك والامم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412 هـ .
- 12- الطوسي محمد بن الحسن (ت 460هـ) تهذيب الأحكام، تحقيق: محمد جعفر شمس الدين. دار التعارف، بيروت، ط1، 1430هـ - 2007م .
- 13- جعفر السبحاني، كليات علم الرجال، مؤسسة النشر الاسلامي، قم، ط5، 1423هـ.
- 14- الدكتور عادل الشاطي، علل الحديث في تهذيب الاحكام، طبعة دار العارف للمطبوعات، بيروت، ط1، 2013هـ.
- 15- ثامر العميدي، دور الشيخ الطوسي في علوم الشريعة الإسلامية (د.ت)
- 16- محمد البكاء، قبسات من علم الرجال تقارير لأبحاث السيد محمد رضا السيستاني، نشر: دار المؤرخ العربي، بيروت، ط1، 2016م - 1437هـ .
- 17- الفيض الكاشاني، محمد محسن بن الشاه مرتضى ابن الشاه محمود (ت 1091هـ)، الوافي في شرح الكتب الأربعة، مكتبة الإمام امير المؤمنين عليه السلام - أصفهان، ط1، 1312هـ.
- 18- الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ)، إعلام الوري بأعلام الهدى، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، بيروت، ط1، ١٤١٧ هـ.
- 19- السيد الخوئي: رجال الحديث الخوئي، معجم رجال الحديث، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، ط5، 1992م.